

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٥/١٢/١٧ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٦/٥/١١ م

د. حسين العمرو\*

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المقدرة التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، حيث تم استخدام مؤشر نسبة هامش الربح كمؤشر ممثل للمقدرة التنافسية السعرية. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي من خلال استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model VECM)، وذلك للفترة (١٩٧٦-٢٠١٣).

وقد أظهرت نتائج متجه تصحيح الخطأ وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين نسبة هامش الربح والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وان الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل ٣% في السنة. كما أظهرت النتائج أيضا وجود تأثير سالب ومعنوي للضرائب غير المباشرة على التنافسية السعرية في الاجل الطويل. وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال اختبري تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل. من جانب آخر اظهرت النتائج تأثيرا غير معنوي للضرائب المباشرة وغير المباشرة على التنافسية السعرية في الاجل القصير.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، نسبة هامش الربح، الصناعة التحويلية.

### Abstract

This study aims at investigating the impact of direct and indirect taxation effect on the price competitiveness in the jordanian manufacturing sector over the period (1976-2013) using profit margin ratio as an indicator that representative the ability of price competitiveness. To accomplish this objective, the study uses the Vector Error Correction Model.

The VECM shows a long run causal relationship between profit margin ratio and direct and indirect taxation, In addition, short-term deviations from the long-term equilibrium relationship are corrected at a rate of 3 % per year. Furthermore, The results also show the presence of a negative and significant effect of indirect taxes on the price competitiveness in the long term, and supported by analysis of variance decomposition and impulse response function test. However there is no short term effect of direct and indirect taxes on the price competitiveness.

\* أستاذ مساعد، جامعة مؤتة.

## المقدمة.

تعتبر الضرائب احد أدوات السياسة المالية التي لها دورا محوريا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار، وتعتبر من أقوى الأدوات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية للدولة لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العامة، فالإقتطاع الضريبي يثير انعكاسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار بحيث تختلف درجة وطبيعة التأثير والانعكاس باختلاف طبيعة السياسة الضريبية المتبعة.

بالرغم من الدور المهم الذي تلعبه السياسة الضريبية في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن دورها في تعزيز المقدرّة التنافسية بشكل عام والتنافسية السعرية بشكل خاص ما يزال غامضا. فالضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج، حيث يؤدي رفعها إلى زيادة التكلفة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الأرباح إذا ما تم زيادة السعر لتعويض الارتفاع في التكلفة، وكلاهما يعني مقدرّة تنافسية أقل. أما الضرائب المباشرة فتؤثر بشكل غير مباشر على التنافسية السعرية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على السلع والخدمات. وكون قطاع الصناعة التحويلية في الأردن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية، وكذلك يعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بالسياسة الضريبية، لذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في المحاولة على الإجابة على السؤال الرئيسي التالي : هل ثمة تأثير للضرائب بشقيها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على المقدرّة التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن؟، وان وجد هذا الأثر فما هو اتجاهه؟. حيث سيتم استخدام مؤشر نسبة هامش الربح كمتغير ممثل للتنافسية السعرية في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية المقدرّة التنافسية في توفير البيئة الملائمة لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، واستخدامها لتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الانتاجية، وتحسين نوعية الإنتاج، كما يساهم رفع المقدرّة التنافسية للمنشأة إلى كسب حصة سوقية أكبر والاستفادة من وفورات الحجم، الأمر الذي يقود إلى تخفيض التكاليف والأسعار تبعاً لذلك. كما تتبع أهمية هذه الدراسة أيضا من قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت تأثير الضرائب على التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية، حيث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى حسب علم الباحث التي تناولت هذا الموضوع على مستوى الاقتصاد الأردني.

### الخلفية النظرية للدراسة والدراسات السابقة.

بدأ شيوع مصطلح المقدرّة التنافسية عندما عهد الامريكى "ريجان" بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الامريكية وتدهور قدرتها التنافسية امام مثيلاتها اليابانية، ثم انشأ بعد ذلك مجلس لسياسة التنافسية الأمريكية "US Competitiveness Policy Council"، وقد عرف هذا المجلس التنافسية على انها "قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل"، بينما نجد ان تقرير التنافسية العالمية والذي يصدر عن المعهد الدولي لإدارة التنمية في سويسرا قد عرف التنافسية على انها "قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثروة اكبر من منافسيها في الأسواق العالمية" (القضاة، ٢٠٠١).

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها مفهوم النمو ومفهوم التنمية الاقتصادية وازدهار الدول، كما يتميز هذا المفهوم بالديناميكية، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بالسياسة التقنية، أما في بداية الألفية الثالثة فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل. ولا بد من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية، فإنه يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين (المرصد الوطني للتنافسية، ٢٠١١).

يعتبر مايكل بورتر (Porter) من جامعة هارفارد رائد مدرسة رجال الإدارة والتي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية، واليد العاملة الرخيصة، والمناخ المناسب، والموقع الجغرافي.

أما مدرسة الاقتصاديين فتركز على الرفاه الاقتصادي، وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادرا على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال (عدنان، ٢٠٠١).

تشير الأدبيات الاقتصادية (Porter,1990) & (Grawe,2010) إلى ان ثمة نوعين من التنافسية: التنافسية السعرية، والتنافسية غير السعرية. فالتنافسية غير السعرية تتضمن تغيرات هيكلية تحدثها المنشأة من اجل زيادة جودة المنتج، وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

للمستهلك، وذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسية. بالإضافة إلى أن بعض المشروعات تتنافس من خلال إنتاج سلع عالية التقنية. أما بالنسبة للتنافسية السعرية فإن التركيز هنا يكون على التكلفة، فالصناعة ذات التكاليف الأقل تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر السياسة الضريبية، فالضرائب بإشكالها المختلفة تؤثر على الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال تأثيرها على مستويات الدخل والتكاليف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على الأسعار وعلى نسبة هامش الربح، وعلى التنافسية السعرية تبعاً لذلك.

ويعتبر بعد التكلفة أحد الأبعاد المهمة للمقدرة التنافسية، حيث يؤكد (Dilworth, 1996) على أن أية شركة عليها أن تركز على بُعد التكلفة من أجل أن تجعل تكاليف إنتاج وتسويق منتجاتها أدنى من الشركات المنافسة لها. ويرى (Aquilano, et. al, 1995) بأن الشركات التي تسعى إلى الحصول على حصة سوقية أكبر كأساس لتحقيق نجاحها وتفوقها هي التي تقدم منتجاتها بكلفة أدنى من المنافسين لها. ويبين (Slack, et. al, 2004) بأن الكلفة الأقل هي الهدف الرئيسي للشركات التي تتنافس من خلال الكلفة وحتى الشركات التي تتنافس من خلال المزايا التنافسية الأخرى غير الكلفة فإنها تسعى لتحقيق كلف منخفضة للمنتجات التي تقوم بإنتاجها. ويوضح (Krajewsky and Ritzman, 2005) بأن تخفيض سعر المنتجات يسهم في زيادة الطلب عليها، فضلاً عن أنه قد يخفض من هامش الربح إذا لم تنتج الشركة منتجاتها بتكاليف منخفضة. ويبين (Evans and Collier, 2007) بأن الشركة يمكن لها تخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الكفء للطاقة الإنتاجية المتاحة لها فضلاً عن التحسين المستمر لجودة المنتجات والإبداع في تصميم المنتجات وتقانة العمليات، إذ يُعد ذلك أساساً مهم لخفض التكاليف فضلاً عن مساعدة المدراء في دعم وإسناد إستراتيجية الشركة لتكون قائمة في مجال الكلفة. ويشير (العزاوي، ٢٠٠٦) إلى أن إدارة العمليات تسعى إلى تخفيض كلف الإنتاج مقارنة بالمنافسين، والوصول إلى أسعار تنافسية تعزز من الميزة التنافسية للمنتجات في السوق.

تأسيساً على ما تقدم نرى بأن بُعد التكلفة والذي يتأثر بصورة مباشرة بالضرائب غير المباشرة مثل (الرسوم الجمركية، الضرائب على الإنتاج، ضريبة المبيعات)، يُعدّ من الركائز الأساسية في نجاح الشركة وتفوقها من خلال تمكينها من الوقوف أمام الشركات المنافسة ومساعدتها في الوصول إلى أسعار تنافسية تعزز من الميزة التنافسية لمنتجات الشركة في السوق، وإن عدم اهتمام الشركة بتخفيض كلفها قد يكون السبب وراء تدهورها وانسحابها من منتجات وأسواق قائمة.

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

من جانب آخر فإن حدود التنافسية يمكن ان تكون معرفة بالعديد من العوامل غير السعرية والتي تشمل بالإضافة إلى النوعية، و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك، وذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع منافسية. بالإضافة إلى أن بعض المشروعات تتنافس من خلال إنتاج سلع عالية التقنية.

حضي هذا الموضوع باهتمام الباحثين ففي دراسة (Beck & Chave, 2011) والتي بحثت في تأثير ضريبة الاستهلاك والضريبة على عناصر الانتاج على تنافسية التجارة الدولية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal data)، حيث اظهرت النتائج تأثير سلبي ومعنوي للضرائب على المقدرة التنافسية لصادرات هذه الدول. وفي دراسة اخرى حول درجة استجابة الارباح للشركات متعددة الجنسية للتغير في الضريبة وجد (Heckemeyer, 2013) ان مرونة الارباح للتغير في الضرائب تساوي (-0.8%)، أي ان زيادة الضريبة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الارباح بمقدار (0.8%). كما أكد (Knoll, 2010) ان ضريبة الدخل على الشركات أدت إلى تراجع المقدرة التنافسية للشركات الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية.

وفي دراسة للطراونة (٢٠٠٦) هدفت إلى صياغة نموذج رياضي يساهم في تحليل العوامل المؤثرة في المقدرة التنافسية السعرية، حيث أوضحت النتائج أن انخفاض سعر الصرف، وزيادة معدلات الرسوم الجمركية (ضرائب غير مباشرة)، وأسعار مستلزمات الطاقة، وانخفاض كفاءة استخدام المدخلات، ومعدلات استغلال الطاقة ينتج عنها زيادة التكلفة المتوسطة مما يقلل من نسبة هامش الربح، وينعكس ذلك بالضرورة على القدرة التنافسية السعرية. كما قدم (Hasan, 2001) ورقة البحثية في تحليل التأثير الديناميكي للضرائب على أداء وتنافسية الصادرات الاندونيسية لصناعة زيت النخيل، وبينت النتائج وجود تأثير سلبي للضرائب على تنافسية هذا القطاع، حيث أظهر تحليل مكونات التباين أن (٨.٤% و ٨.٦%) من التذبذب في الحصة السوقية لصادرات زيت النخيل ناتج عن صدمة الضرائب وصدمة الاسعار على التوالي.

وفي دراسة أخرى قام بها (Koningsm, 2001) هدفت إلى بيان تأثير سياسة المنافسة على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة في كل من هولندا وبلجيكا خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)، فقد وجد أن تغير سياسة المنافسة في كلا البلدين لم يكن له تأثير معنوي على نسبة

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

هامش الربح خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى أن ارتفاع منافسة المستوردات لم تؤد إلى تخفيض نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة. بالمقابل فقد توصل كل من ( Levinsohn, 1993)، (Harrison, 1994)، و (Grether, 1996) إلى أن منافسة المستوردات، وتحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة.

وقام الطراونه (٢٠٠١) بدراسة تأثير المستوردات والتكلفة على المقدرة التنافسية السعريه للصناعة الأردنية مستخدماً مؤشر نسبة هامش الربح كمتغير ممثل للمقدرة التنافسية السعريه للصناعة الأردنية، حيث بينت النتائج أن المقدرة التنافسية للصناعات الأردنية أقل مقارنة ببعض الدول مثل المغرب والمكسيك وكولومبيا، وأن التكلفة الكلية وتكلفة المواد الخام بشكل خاص ذات تأثير سلبي على نسبة هامش الربح، وبالتالي المقدرة التنافسية السعريه. كما اتضح من نتائج الدراسة أن متوسط نسبة هامش الربح للصناعات الأردنية قد بلغ (١٥.٦%) لعام ١٩٨٧، انخفض إلى (٨.٧%) عام ١٩٨٨ ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، في حين بلغت هذه النسبة في كولومبيا والمكسيك والمغرب (٢١.٩%) (٣٤.٢%) (٣٥.٢%) على التوالي.

وأكد (نميري والربيعي، ١٩٩٧) أن تكاليف الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني حدت من قدرة منتجات هذا القطاع على المنافسة، حيث بينا أن زيادة كل من تكاليف الإنتاج والضرائب بنسبة ١٠٠% ينتج عنها انخفاض في حجم الصادرات الصناعية بنسبة ١٢.٤% و ٦٥.٨% على التوالي، وعزت الدراسة ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتعدد أنواع الضرائب وارتفاع معدلاتها.

وفي دراسة اخرى عن الضريبة العامة على المبيعات في الاردن وأثارها الاقتصادية بين (الدلعة، ٢٠٠١) ان الضريبة العامه على المبيعات تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وإلى زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بمعدل ٢.٣% للاعوام (١٩٩٤ - ٢٠٠٠).

وبين (ملكاوي، ١٩٩٦) في دراسة له عن اثر الضرائب غير المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاردن، والتي استخدم من خلالها نموذج Auld لبيان اثر الضرائب غير المباشرة على المستوى العام للأسعار أن ثمة تأثير ايجابي للضرائب غير المباشرة على المستوى العام للأسعار. وقد خلص (القرعان وبني هاني، ١٩٩٥) إلى النتيجة نفسها في دراستهما عن تأثير ضريبة الاستهلاك والتعرفة الجمركية على مستوى الاسعار، حيث وجد أن الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية لها أثر معنوي وموجب على الرقم القياسي

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

لتكاليف المعيشة. وقد أوصت الدراسة بالتخفيض التدريجي لنسب الحماية الجمركية على الصناعات المحلية وذلك لزيادة قدرتها التنافسية عالمياً. بالمقابل توصلت دراسة (خازر، ٢٠٠١) إلى أن تطبيق الضريبة العامة على المبيعات بدلاً من ضريبة الاستهلاك سوف يخفض من المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة ٢٢%.

### منهجية الدراسة.

لقد تم توظيف بيانات السلاسل الزمنية لتحديد أثر الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على التنافسية السعرية ممثلة بنسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن في المدى القصير وال المدى الطويل، حيث سيتم فحص البيانات من حيث سكونها (Stationary)، وتكاملها (Co-integration)، وبناءً على ذلك سيتم تحديد المنهجية القياسية التي سيتم استخدامها. فإذا كانت المتغيرات جميعها مستقرة عند المستوى أو مستقرة عند درجات مختلفة سيتم استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive) (VAR)، أما إذا كانت المتغيرات جميعها غير مستقرة عند المستوى و مستقرة عند الفرق الأول أو الثاني سيتم استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM). ومن الجدير بالذكر أن نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) يعتبر متجه انحدار ذاتي VAR لكنه مقيد، ويستخدم مع السلاسل الزمنية التي لها تكامل مشترك.

### الإطار النظري للنموذج القياسي.

استخدمت العديد من الدراسات نسبة هامش الربح كمتغير ممثل للتنافسية السعرية (Lakshmi K, 2003; Boulhol, 2009 ; الطراونة، ٢٠٠١)، حيث يركز هذا المؤشر على اعتبار أن للتكلفة دوراً في تحديد مستويات الأرباح، فارتفاعها تنخفض نسبة هامش الربح. فمن الناحية العملية تستخدم المنشآت طريقة الإضافة إلى التكلفة في تحديد أسعار منتجاتها (Cost Plus Pricing -)، وذلك لصعوبة تحديد الإيراد الحدي والتكلفة الحدية كما تتطلب النظرية الاقتصادية. وتقوم طريقة الإضافة إلى التكلفة على أساس تحديد التكلفة المتوسطة الكلية ATC لمعدل معين اعتيادي من الإنتاج ثم إضافة هامش ربح محدد لهذه التكلفة، ويمكن تمثيل هذه الطريقة بالمعادلة الآتية (Salvatore, 1993):

$$P = ATC (1+M) \quad (4)$$

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

حيث  $p$ : السعر،  $ATC$  التكلفة المتوسطة الكلية،  $M$  نسبة هامش الربح ويمكن إعادة ترتيب المعادلة أعلاه لتصبح :

$$M = (P-ATC) / ATC \quad (5)$$

ولصعوبة الحصول على معطيات المعادلة السابقة سنقوم بضربها بـ  $Q/Q$  لتصبح:

$$M = (TR - TC) / TC \quad (6)$$

حيث :

$TR$  : الإيرادات الكلية

$TC$  : التكاليف الكلية

ويتضح من المعادلة رقم (6) أن التغير في نسبة هامش الربح يعتمد على التغير في السعر والكمية، بالإضافة إلى التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة. حيث أن انخفاض هذه النسبة يعني أن تخفيض الأسعار بقصد المنافسة دون تخفيض مقابل في التكلفة قد يؤدي إلى تدني مستويات الأرباح أو تحقيق خسائر، وهذا يعني مقدرة تنافسية أقل، مما يجبر المؤسسة على الخروج من السوق. أما ارتفاع هذه النسبة فقد يعني زيادة المقدرة التنافسية، حيث إن ارتفاعها ينتج عن انخفاض مستويات التكلفة أو زيادة الأرباح ( $TR - TC$ )، والزيادة في صافي الإيراد قد تعود إلى زيادة كمية المبيعات أو زيادة الأسعار، وكلاهما يعني مقدرة تنافسية أفضل، فزيادة المبيعات قد تعني جودة أفضل، وارتفاع الأسعار يعني إمكانية تخفيضها وبالتالي منافسة سعرية أفضل (الطراونه، ٢٠٠١).

يختلف تأثير الضرائب على التنافسية السعرية حسب نوع الضريبة، فالضرائب المباشرة تعتبر اقتطاع مباشر من الدخل المتاح مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار في حال ثبات العرض الكلي، وانخفاض نسبة هامش الربح تبعاً لذلك، مما يعني انخفاض المقدرة التنافسية السعرية للمنشآت. أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤثر على تكاليف الإنتاج، والأسعار على حد سواء، فزيادة الرسوم الجمركية على المواد الخام مثلاً تؤدي إلى زيادة التكلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض نسبة هامش الربح وانخفاض التنافسية السعرية تبعاً لذلك. أما بالنسبة لتأثير الضرائب غير المباشرة على مستويات الأسعار فإن هذا التأثير يختلف حسب مرونة الطلب السعرية للسلع التي تفرض عليها الضرائب. فإذا فرضت الضرائب على سلع تتمتع بمرونة طلب عالية ومرونة عرض منخفضة فإن الجزء الأكبر من هذه الضريبة سيقع على منتجي هذه السلع، ومن ثم سوف تنخفض نسبة هامش الربح والتنافسية السعرية. أما إذا فرضت الضرائب على سلع تتمتع بمرونة طلب



## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

منخفضة ومرونة عرض عالية فان الجزء الأكبر من عبء مثل هذه الضرائب سيقع على المستهلكين، وبالتالي يكون تأثيرها على نسبة هامش الربح وعلى التنافسية السعرية منخفضا (الطاهر، ١٩٨٨).

ويمكن توضيح العلاقة العكسية بين مرونة الطلب السعرية ونسبة هامش الربح من خلال علاقة الايراد الحدي بمرونة الطلب السعرية والتي تم التعبير عنها بالمعادلة التالية ( Webster, 2003)

$$MR = P(1 - \frac{1}{\epsilon_d}) \quad (1)$$

وكون شرط تعظيم الربح في اي سوق يتمثل بمساواة الايراد الحدي بالتكلفة الحدية

(MR = C) فانه يمكن كتابة المعادلة اعلاه على النحو التالي

$$C = P(1 - \frac{1}{\epsilon_d}) \quad (2)$$

بإعادة ترتيب المعادلة

$$\frac{p-c}{p} = \frac{1}{\epsilon_d} \quad (3)$$

نلاحظ من المعادلة رقم (٣) وجود علاقة عكسية بين القوة الاحتكارية المتمثلة ب (Lerner index) أو (نسبة هامش الربح) وبين مرونة الطلب السعرية، فعندما تكون مرونة الطلب السعرية مرتفعة (الكمية المطلوبة حساسة بشكل كبير للتغير في السعر) فان المحتكر في هذه الحالة لن يقوم برفع السعر بشكل كبير عن التكلفة الحدية لأنه لو فعل ذلك فان الكمية ستخف بشكل كبير. اما عندما تكون مرونة الطلب السعرية منخفضة (الكمية المطلوبة حساسة بدرجة قليلة للتغير في السعر) فان المحتكر عندما يقوم برفع السعر عن التكلفة الحدية لن تخف الكمية بشكل كبير وهذا يعني زيادة القوة الاحتكارية وتحقيق هامش ربح اعلى.

بناء على ما جاء أعلاه فقد تم بناء النموذج القياسي للدراسة وذلك لقياس أثر الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على المقدرة التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية ممثلة بمؤشر نسبة هامش الربح من خلال النموذج اللوغاريتمي التالي:

$$LN Mt = \alpha + \beta_1 LNDTt + \beta_2 LNIDTt + et \quad (7)$$

حيث :

M: نسبة هامش الربح (Price cost margin)

DT : الضرائب المباشرة (direct taxes)

IDT : الضرائب غير المباشرة (indirect taxes)

### مصادر البيانات.

لقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة ( الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة ) من نشرات البنك المركزي وتقارير دائرة الإحصاءات العامة، أما بالنسبة لنسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية فقد تم حسابه من قبل الباحث استناداً إلى المعادلة رقم (٦).

### نتائج التحليل القياسي:

أولاً: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية ( The

### (Unit Root Test

بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج المعبر عنه بالصيغة اللوغارتمية تم الحصول على النتائج الواردة في الجدول رقم (١)، والتي تشير إلى أن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (Level) حيث أن جميع القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة (Mackinnon 1991) عند مستوى معنوية ١%.  
بعد ذلك تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على جميع المتغيرات بعد اخذ الفرق الأول وتبين أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية ١%، وبذلك تكون السلاسل الزمنية المكونة للنموذج القياسي متكاملة من الدرجة الأولى (١) I.

### الجدول رقم (١)

### نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع

النتيجة	الفرق الأول				المستوى				المتغير	
	حد ثابت ومتجه زمني		حد ثابت		النتيجة	حد ثابت ومتجه زمني		حد ثابت		
	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		الجدولية	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة
مستقرة	-4.22	-7.67	-3.62	-7.08	غير مستقرة	-4.22	-1.77	-3.62	-1.97	LNM
مستقرة	-4.22	-5.17	-3.62	-5.17	غير مستقرة	-4.22	-2.37	-3.62	-1.79	LNNT
مستقرة	-4.22	-5.85	-3.62	-5.93	غير مستقرة	-4.22	-2.60	-3.62	-1.05	LNIDT

\* تم اخذ فترات التباطؤ بناء على معيار Schwarz.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول (1) I، أي أنها أحادية التكامل وبالتالي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك وذلك باستخدام منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test). وبما أن منهجية جوهانسن حساسة للارتباط الذاتي في البواقي سيتم بداية تحديد أطوال فترات التباطؤ المناسبة لتقدير نماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وسيتم استخدام معيار Akaike و Schwarz لتحديد طول فترات التباطؤ المناسبة حيث أظهرت نتائج هاتين الطريقتين أو المعيارين ان عدد فترات التباطؤ المثلى هو فترتي تباطؤ.

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك كما يبينها الجدول رقم (3) إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%، فقد كشفت نتائج اختبار الأثر Trace Test عن وجود متجة تكاملي واحد (علاقة واحدة طويلة الأجل طويلة الأجل).

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فترة الإبطاء المثلى	الاحتمالية	اختبار الأثر ( Trace Test )	العلاقة
2	0.0096	49.5	none *
2	0.0662	24.8	at most 1
2	0.3374	7.1	at most 2

\* رفض الفرضية العدمية (عدم التكامل) عند مستوى معنوية 1%.

ثالثاً: تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ:

بما أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة عند الفرق الأول، ومتكاملة من الدرجة الأولى سيتم استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model، الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة سكون السلاسل الزمنية والارتباط المضلل، ويحتوي ضمناً على فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج. فإذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل (Co-integration) فإن ذلك لا يمنع من وجود حالات عدم توازن قصيرة الأجل، وبالتالي جاءت

آلية نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كوسيلة لتصحيح الانحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

ويرى كل من Engle and Granger (1987) أن تقدير نموذج VECM يتم من خلال خطوتين : يتم في الخطوة الأولى تقدير معاملات متجه التكامل المشترك Co-integration بين المتغيرات، وفي الخطوة الثانية نستخدم حد الخطأ الناتج من العلاقة التكاملية في نموذج تصحيح الخطأ، فإذا كانت المتغيرات متكاملة ومن نفس الدرجة فإنه يوجد علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بالصيغة التالي:

$$\Delta LNM = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_{1i} \Delta LNDT_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{2i} \Delta LNIDT_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta_{3i} \Delta EC_{t-1} + \varepsilon_t \quad (8)$$

$$DLNM = -23.16 - 0.03LN(M)_{t-1} + 0.76LNDT_{t-1} - 5.75LNIDT_{t-1} -$$

(0.014)	(0.752)	(1.600)
[-2.24]	[-1.014]	[-3.597]

$$0.04D(LNDT)_{t-1} - 0.06D(LNDT)_{t-2} + 0.01D(LNIDT)_{t-1} + 0.17D(LNIDT)_{t-2} - 0.46$$

(0.052)	(0.046)	(0.086)	(0.090)
[-0.867]	[-1.353]	[-0.146]	[-1.894]

تشير نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ إلى معنوية حد تصحيح الخطأ لنسبة هامش الربح عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يعني أن ثمة علاقة سببية طويلة الأجل بين نسبة هامش الربح والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وان الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل ٣% في السنة. كما تظهر الدالة أعلاه وجود تأثير سالب ومعنوي للضرائب غير المباشرة على نسبة هامش الربح في الأجل الطويل ويعزى ذلك إلى أن الضرائب غير المباشرة والتي تتمثل بضريبة المبيعات (كانت تسمى سابقا الضريبة على الاستهلاك) والرسوم الجمركية تدخل مباشرة في دالة التكلفة للمنشأة، وكما ترى النظرية الاقتصادية بأن زيادة التكلفة نتيجة ارتفاع معدل الضرائب غير المباشرة سوف تؤدي إلى انخفاض الأرباح إذا لم يرافق ذلك زيادة في الأسعار. وإذا ما أرادة المنشأة زيادة الأسعار

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

لتعويض الزيادة في التكلفة فإن ذلك سيعرض المنشأة إلى مخاطر انخفاض المقدرة التنافسية السعرية وخسارة جزء من الحصة السوقية (انخفاض حجم المبيعات) وبالتالي انخفاض الأرباح. فضلا عن ذلك يجب الإشارة إلى أن مقدار ما تتحمله المنشأة من الضريبة ومقدار ما تحمله إلى المستهلك على شكل ارتفاع في الأسعار يعتمد بشكل أساسي على مرونة الطلب السعرية ومرونة العرض السعرية، فكلما زادت مرونة العرض وانخفضت مرونة الطلب يستطيع المنتج من تحميل المستهلك الجزء الأكبر من الضريبة والعكس صحيح.

فيما يتعلق بالعلاقة قصيرة الأجل فقد أظهر اختبار wald test تأثيرا غير معنوي للضرائب المباشرة وغير المباشرة على نسبة هامش الربح عند مستوى معنوية ٥%.

### **خامسا : اختبار تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):**

هي طريقة لوصف السلوك الديناميكي للنموذج، حيث يتم تجزئة تباين التنبؤ لكل متغير إلى أجزاء مختلفة، فمقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، وإلى خطأ التنبؤ للمتغيرات التوضيحية الأخرى. إن هذا التحليل يعطي معلومات عن الأهمية النسبية لأثر التغير المفاجئ (Shock) في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج. وتلغافي مشكلة التأثير المتزامن (Contemporaneous) للأخطاء في متغيرات النموذج، يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition)، والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره، لذلك سيتم اللجوء إلى تغيير ترتيب المتغيرات المستخدمة في النموذج من أجل التأكد من مصداقية النتائج.

لقد دلت النتائج إلى أن جزء كبير من تباين التنبؤ في نسبة هامش الربح يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، وإلى خطأ التنبؤ في متغير الضرائب غير المباشرة، وبدرجة أقل إلى خطأ التنبؤ في متغير الضرائب المباشرة. حيث يتضح من الجدول رقم (٤) أنه بعد ٧ فترات زمنية فإن ١٥.١٧% من خطأ التنبؤ في تباين نسبة هامش الربح يعزى إلى متغير الضرائب غير المباشرة، وأن ٥.٦% يعزى إلى الضرائب المباشرة.

جدول رقم (4)

تحليل مكونات التباين

LNIDT	LNNT	LNNT	S.E.	Period
0	0	100	0.048	1
5.08	0.16	94.75	0.062	2
5.27	1.19	93.53	0.074	3
9.64	2.84	87.50	0.086	4
13.19	2.65	84.15	0.097	5
15.08	4.16	80.74	0.10	6
15.17	5.60	79.22	0.11	7
14.88	7.11	77.99	0.12	8
14.11	8.00	77.87	0.13	9
13.11	9.90	77.88	0.14	10

سادسا: دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

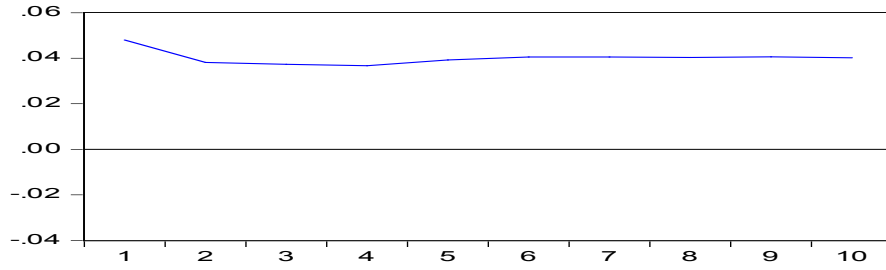
تعمل دالة الاستجابة لردة الفعل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR. وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج. يظهر الشكل رقم (1) استجابة ردة فعل نسبة هامش الربح لصدمة عشوائية موجبة مقدارها انحراف معياري واحد في متغيرات النموذج، حيث يتضح أن ثمة تأثير سالب للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على نسبة هامش الربح ويبدأ هذا التأثير في السنة الأولى ويستمر لعشر فترات زمنية.

شكل رقم (١)

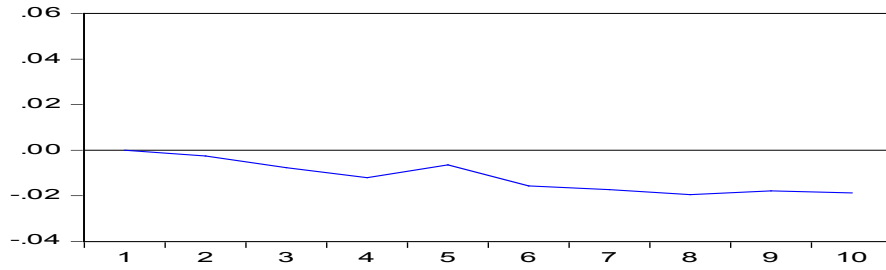
دالة الاستجابة لردة الفعل

Response to Cholesky One S.D. Innovations

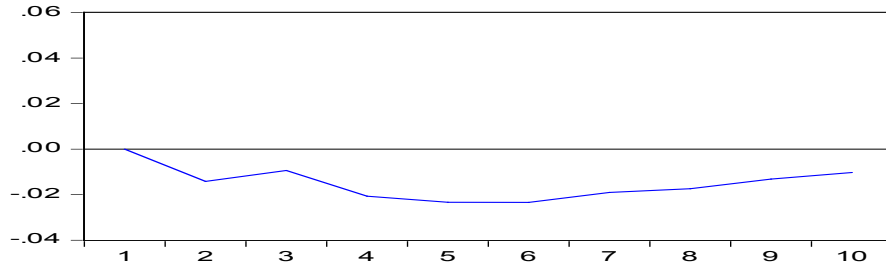
Response of LNM to LNM



Response of LNM to LNDDT



Response of LNM to LNIDT



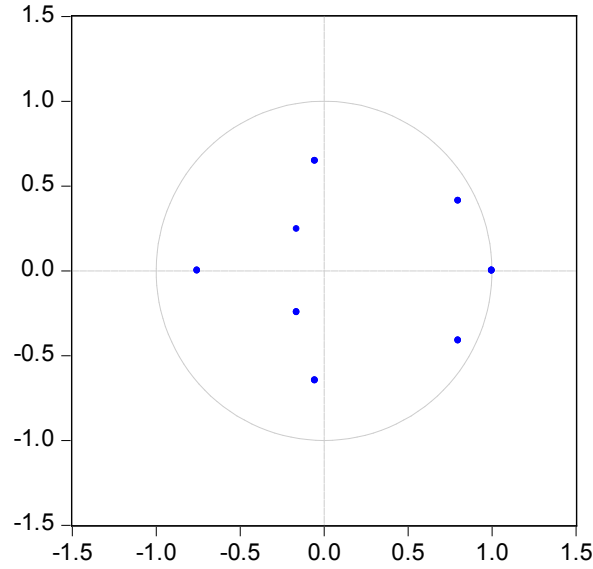
سابعاً: اختبار استقرارية نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) واختبار

خصائص البواقي:

أظهر اختبار AR Root Graph استقرار نتائج نموذج (VECM)، حيث يعرض الشكل

رقم (٢) جميع الجذور داخل الدائرة، أي أن الجذور المشتقة لم تتجاوز واحد صحيح.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



ولاختبار خصائص البواقي والمشاكل القياسية التي قد يواجهها النموذج اظهر اختبار Serial correlation LM Test عدم وجود تسلسل زمني للأخطاء، أي أن الأخطاء غير مترابطة. كما بين اختبار Jarque-Bera ان البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث تم قبول الفرضية العدمية القائلة بان التوزيع طبيعي. فضلا عن ذلك فقد اظهر اختبار Heteroskedasticity قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء في هذا النموذج.

Jarque-Bera = .995 Prob. = 0.604 (H0 : Normal)  
 Heteroskedasticity : F-statistic = 0.367 prob. = 0.695 (H0 : Heteroskedasticity )  
 Serial correlation LM-test : F-statistic = 2.61 prob. = 0.080 (H0 : Serial correlation )

### النتائج.

1. أظهرت نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ إلى معنوية حد تصحيح الخطأ لنسبة هامش الربح عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن ثمة علاقة سببية طويلة الأجل بين نسبة هامش الربح ومتغيرات النموذج (الضرائب المباشرة، و الضرائب غير المباشرة)، وان الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل



يتم تصحيحها بمعدل 3% في السنة. كما أظهرت وجود تأثير سالب ومعنوي للضرائب غير المباشرة على نسبة هامش الربح في الأجل الطويل، وتأثير غير معنوي للضرائب المباشرة. وتتسجم هذه النتيجة مع طبيعة الاقتصاد الأردني كالاقتصاد يعتمد على الإيرادات الضريبية بالدرجة الأولى لتمويل نفقاته، فضلا عن أن معظم الصناعة التحويلية هي صناعة صغيرة ومتوسطة الحجم وتتأثر بشكل مباشر بالضريبة غير المباشرة، مما يعني أن فرض مثل هذا النوع من الضرائب يضعف القدرة التنافسية للصناعات الأردنية خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي و منافسة منتجات الدول ذات الأسلحة الاقتصادية الأقوى.

٢. أظهرت النتائج أيضا أن تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة على نسبة هامش الربح غير معنوي في الأجل القصير.

٣. جاءت نتائج تحليل مكونات التباين متوافقة مع نتائج متجه تصحيح الخطأ في الأجل الطويل والتي أوضحت أن تباين التنبؤ في نسبة هامش الربح الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في متغير الضرائب غير المباشرة أكبر من تباين التنبؤ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في متغير الضرائب المباشرة، وتتسجم هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها (Hasan, 2001).

٤. كما أكدت نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل وجود تأثير سالب للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على نسبة هامش الربح، وتعتبر هذه النتيجة منسجمة مع النظرية الاقتصادية، حيث تدخل الضرائب غير المباشرة (الضرائب على الإنتاج ومستلزمات الإنتاج المستوردة) في دالة التكلفة بالنسبة للمنتج بشكل مباشر، وبالتالي فإن زيادة هذا النوع من الضرائب يؤدي إلى زيادة التكاليف والذي يؤدي بدوره إلى النقل من نسبة هامش الربح كما جاء في المعادلة رقم (٦)، وهذا يعني التأثير سلبا على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن. وتتسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الطراونة، ٢٠٠٦) و (نميري والربيعي، ١٩٩٧) والتي أكدت على وجود تأثير سلبي ومعنوي للرسوم الجمركية على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

## التوصيات.

١. تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من أجل تخفيض التكلفة على المنتج، وبالتالي تشجيع الصناعة المحلية على رفع قدرتها التنافسية في السوق المحلي والسوق الأجنبي، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات والأرباح وبالتالي تزداد إيرادات الحكومة من ضريبة الدخل على الأرباح، وهذا يعني تعويض النقص الحاصل في الإيرادات نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج.
٢. توفير البنية التحتية الملائمة، والتي تساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع المقدرة التنافسية السعرية للصناعة المحلية.
٣. زيادة تركيز المنشآت الصناعية على ضبط التكاليف لتعويض التأثير السلبي الذي من الممكن تحدثه الضرائب غير المباشر على نسبة هامش الربح، وبالتالي تعزيز المقدرة التنافسية السعرية.

## المراجع.

### المراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي الأردني، "التقرير السنوي"، أعداد مختلفة، عمان الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، "المسح الصناعي"، إعداد مختلفة، عمان، الأردن.
- الدلعة، عارف، "الضريبة العامة على المبيعات وأثارها الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠١.
- طارق، نويرة، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢، (<http://www.arab-api.org/wps0302.pdf> 23/06/2004)
- الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨.
- الطراونة، سعيد، "تأثير المستوردات والتكلفة على المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الأردنية"، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١، ٢٩، (٢).
- الطراونة، سعيد، "تقييم المقدرة التنافسية السعرية: منظور كمي"، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦، ٣٣، (٢).

## تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة ..... د. حسين العمرو

- عبد الحميد، سناء، "تحليل الآثار الاقتصادية لضريبة الاستهلاك والدور المتوقع لضريبة المبيعات في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦.
- عدنان، وديع، "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية"، بحوث ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط ومعهد الاقتصاد الكمي، تونس، ٢٠٠١.
- العزاوي، سحر، "اثر التدريب في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة تحليلية لآراء عينة من مديري المستشفيات الحكومية في بغداد، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، غير منشورة، ٢٠٠٥.
- العمرو، حسن؛ الطراونة؛ سعيد؛ المحتسب؛ بثينة؛ "تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني"، مجلة مؤتمرية للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، ١٥، (٣).
- عوض، طالب؛ والمحتسب؛ بثينة، "التنافسية والتنمية، ترجمة وتوطين"، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٠.
- القضاة، عبد الله، "المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني - دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير اقتصاد، الجامعة الأردنية، غير منشورة، ٢٠٠١، ص ١٤.
- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، تموز، ٢٠١١.
- القرعان، أنور؛ بني هاني، عبد الرزاق؛ "ضريبة الاستهلاك، التعريف الجمركية، مستوى الأسعار: دراسة قياسية للحالة الأردنية"، أبحاث اليرموك، ١٩٩٥، ١، (٢).
- ملكاوي، أحمد، "أداء الصناعات الأردنية الكبيرة: ١٩٨٩-١٩٩٦، مجلة دمشق، ٢٠٠٢، ١٨، (١)، ٢٢٣-٢٣٨.
- نميري، سيد؛ الربيعي، نزار، "هيكل الصناعة التحويلية وتنمية الصادرات في الأردن"، مجلة المنارة، ١٩٩٧، ٢، (٢)، ١٦٥-١٩٨.

### المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alhiary, M. "Competitiveness of Jordanian Exports of Selected Crops of Fruits and Vegetables in Arab Gulf Countries", *University of Jordan*, 2007.
- Aquilano, et.al. "Fundamentals of Operations", 1996, 7th ed, Mc GRAW-Irwin, INC, P (24).

- Boulhol, H. "The Convergence of Price-Cost Margins", *Cahiers de la Maison des Sciences Economiques*, Université Panthéon-Sorbonne, 2005, No. Bla05056.
- Boulhol, H. "Why Haven't Price-Cost Margins Decreased with Globalization?", *Cahiers de la Maison des Sciences Economiques*, Université Panthéon-Sorbonne, 2005, No. Bla06007.
- Dilworth, B. "**Operations Management: Design, Planning, and Control for Manufacturing and Services**", 1992, Mc GRAW- Hill, New York, P (58).
- Dominick, S., "**Managerial Economics, in A Global Economy**", 2 ed, Mc Graw-Hill, INC. New York, 1993, p 480.
- Eliza, M. and Azali, "Demand for international reserves: evidence from East Asia", *American Journal of Finance and Accounting*, 2009, 1, (3), 297-311.
- Evans, C. "**Operation Management an Integrated Goods and services**", 2007, Thomson, South, western, U.S.A international, P student edition, www.swlearning.com, P (124).
- Esposito, L. " Foreign Competition and Domestic Industry Profitability", *Review of Economic and Statistics*, 1971, L111 (1): 343-353.
- Galstyan, L. "Fiscal Policy and International Competitiveness :Evidence from Ireland", *The Economic and Social Review*, 2009, 40, (3), pp. 299-315.
- Gonzalo, J. " Five Alternative Methods of Estimating Long-Run Equilibrium relationships ", *Journal of Econometrics*, (1994), 60, 203-233.
- Grether, J. "Trade Liberalisation, Market Structure, and Manufacturing Performance" , in Roberts, M. and Tybout, J. (Eds.), *Industrial Evolution in Developing Countries: Micro Patterns of Turnover, Productivity, and Market Structure*, Oxford University Press for the World Bank, Oxford, New York, 2001, 260-84.
- Gulha, Y. "The Determination of the Price-Cost Margins of Manufacturing Firms in Turkey" , *The Central Bank of the Republic of Turrkey*, 2005, NO : 05/15.
- Harrison, A. "Productivity, Imperfect Competition and Trade Reform: Theory and Evidence", *Journal of International Economics*, 1994, 36, 53-73.
- Koningsm, J. Van Cayseele, P. and Warzynski, F. "The Dynamics of Industrial Mark-Ups in Two Small Open Economies: Does National Competition Policy Matter", *International Journal of Industrial Organization*, 2001, 19, 841-859.
- Krajewski, Lee, J. and Ritzman, Larry, P. "**Operations Management:**", 2005, 7th ed, Prentice Hall: New Jersey, P (62).

- Levinsohn, J. "Testing the Imports-as-Market-Discipline Hypothesis", *Journal of International Economics*, 1993, 35, 1-22.
- Maddala,G." *Introduction to Econometrics*",2001, fourth edition, A wiley and sons, ltd, publication.
- Porter,E. "*The competitive Advantage of Nation*", 1990, The Macmillan, press LTD,P(69-130).
- Grawe,P." *Dimensions of Competitivenessm*", 2010, Massachusetts Institute of Technology, p(256-260).
- Raut, L. "competitiveness, productivity and export performance of Indian private firms", *Applied Econometrics and International Development*,2003 , Vol. 3-3 .
- Slack,et.al. "*Operations Management*",2004,2<sup>nd</sup> ed, Pitman Publishing, P (44).
- Webster,T."*Managerial Economics Theory & Practice*", 2003, Academic Press-Elsevier(USA), P(446).
- World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report 2010-2011", Geneva, Switzerland, 2010.